S/2024/659

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
6 September 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2024 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، الموقّعة من تاي أتسكي – سيلاسي، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (انظر المرفق)، التي بعث بها ردا على الرسالة الموجهة من وزير خارجية جمهورية مصر العربية المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2024.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تسفاي يلما **سابو**
السفير
الممثل الدائم

110924 100924 24-16152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2024 الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي بمناسبة رئاسة سلوفينيا لمجلس الأمن.

وأكتب إليكم هذه الرسالة لأسجل موقف إثيوبيا من رسالة وزير خارجية جمهورية مصر العربية المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2024.

ويسرني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأنه قد تم إيداع صك التصديق السادس على الاتفاق الإطاري التعاوني بشأن حوض نهر النيل لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي في 14 آب/أغسطس 2024. ويسهّل ذلك دخول الاتفاق الإطاري التعاوني حيز النفاذ وإنشاء لجنة حوض نهر النيل. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة مكلَّفة بتنسيق تنفيذ الاتفاق، وهو أول إطار قانوني ومؤسسي على نطاق الحوض بأكمله. وسيعزز الاتفاقُ التعاونَ بين البلدان المشاطئة من أجل تحقيق الرخاء المشترك لشعوب الحوض. وستتضمن اللجنة آليات للحل السلمي للخلافات. ويبشر هذا التطور التاريخي بحقبة من الاستخدام العادل لنهر النيل من قبل جميع البلدان المشاطئة للنهر. ولذلك، نشجع مصر على التصديق على الاتفاق وعلى تقديم مساهمات إيجابية في حوض نهر النيل.

وتكرر إثيوبيا تأكيد موقفها بأن استخدام الموارد الطبيعية يقع ضمن نطاق الولاية الوطنية للدول، وبأن الخلافات المتعلقة بالموارد المائية العابرة للحدود يجب أن تُحلّ وديا عن طريق الآليات الثنائية والإقليمية. وتشكل تجربة إثيوبيا، بما في ذلك فيما يتعلق بترابط الطاقة في المنطقة، مثالا على الإمكانات الحقيقية لتلك الحلول الإقليمية.

وتفنّد إثيوبيا سلسلة الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الواردة في رسالة وزير خارجية مصر. إذ أن مصر مصممة على تكرار هذه الافتراءات التي تم دحضها في رسائل إثيوبيا الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة 14 أيار/مايو 2020 (S/2020/409)، و 22 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/567)، و 26 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/623)، و 16 نيسان/أبريل 2021 (S/2021/376)، و 23 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/600)، و 23 شباط/فبراير 2022 (S/2022/151)، و 2 آب/أغسطس 2022 (S/2022/598)، و 18 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/684). وفي سياق التذكير بالرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة 23 شباط/فبراير 2022، تؤكد إثيوبيا تأكيدا قاطعا أنه ليس لأي استخدام أو مشروع مائي في مصر أي تأثير على الإطلاق على حصة إثيوبيا العادلة والمشروعة والمنصفة من مياه النيل.

وفي 13 تموز/يوليه 2023، اتفق رئيس الوزراء أبي أحمد، خلال زيارته لمصر، مع الرئيس المصري على مواصلة مفاوضات اللجنة الفنية الثلاثية بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة الإثيوبي الكبير. وللأسف، انضمت مصر إلى المحادثات بهدف وحيد يتمثل في عرقلة التقدم والعودة إلى مواقف متشددة وغير منطقية. وبينما كانت إثيوبيا على استعداد تام لمواصلة المفاوضات، أعلنت مصر عن تعليق مشاركتها في المفاوضات الثلاثية في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وهذه عملية أخرى عرقلتها مصـــر، بالإضـــافة إلى عمل اللجنة الوطنية الثلاثية، وعمل المجموعة الوطنية المســـتقلة للبحث العلمي، والمحادثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، خلال رئاســـة جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة للنقطة المتعلقة بدراسة تقييم أثر السد، قامت مجموعة من الخبراء، من بينهم خبراء من مصر، بتحليل وإقرار دراسة تقييم أثر السد. وفي المقابل، يتم تنفيذ العديد من المشاريع في مصـر على نهر النيل دون إجراء دراسـات لتقييم الأثر في تجاهل تام لحقوق البلدان الأخرى المشـاطئة للنيل. ورغم ذلك، عرقلت مصر الدراسة المتعلقة بالسد، ورفضت جَمع البيانات الأولية من أراضيها وأصرت على استخدام "الحق التاريخي" الذي تدَّعيه لنفسها كمنطلق أساسي. ولذلك، فإن مصر هي المسؤولة الوحيدة عن عرقلة التقدم على مستوى هذه العمليات التي تبعث على الأمل.

ويبيّن ذلك بوضـوح أن مصـر مهتمة فقط بالحفاظ على ما أعلنته لنفسـها من احتكار لنهر النيل. ومؤخراً، أعلن رئيس وزراء مصـر في 19 تموز/يوليه 2024، قائلاً "لسنا ضد أي مشروع تنموي تتم إقامته في أي دولة، [...] ولكن لابد أن يتم ذلك بما لا يؤثر، ولا يضر بحصة مصر التاريخية من مياه نهر النيل". ورغم أن إثيوبيا قد أبلغت مجلس الأمن بذلك، فإن هذا التصـريح العلني الصـادر عن سـلطة حكومية رفيعة المستوى، يبيّن أن مصر لا تزال غير قابلة لأي نتيجة لا تؤكد صفقات ومفاهيم الحقبة الاستعمارية، التي لم تنضم لها إثيوبيا وغيرها من بلدان المنبع كما أنها ترفضـها. ويقف هذا الموقف الاحتكاري وراء إصرار مصر على مر الســـنين على عرقلة التمويل الدولي لخطط تنمية الموارد المائية في إثيوبيا. وهكذا فإن مصـــر مصممة على عرقلة التوصل إلى نتيجة مفيدة للطرفين بما يتفق مع القانون الدولي.

أما إثيوبيا، من ناحيتها، فقد برهنت على التزامها بجميع المفاوضـــات الهادفة للتوصـــل إلى نتيجة يقبل بها الطرفان. ورغم استمرار الانتهاكات المصرية، نفّذت إثيوبيا اتفاق إعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضـــة الإثيوبي الكبير تنفيذا شـــاملا. وفي إطار عملية ملء السـد، اتبعت إثيوبيا المبادئ التوجيهية التي أقرها الفريق الفني للبلدان الثلاثة. كما واصلت إثيوبيا البرهنة على مبادئ حسن الجوار باتخاذ تدابير إضافية تضمن تدفّق أقصى قدر من المياه إلى دولتَي المصب. وتتبادل إثيوبيا البيانات أيضا مع السودان، بناءً على شروط اتفق عليها الطرفان. وعلاوة على ذلك، تعرب إثيوبيا عن استعدادها لمواصلة المفاوضات بشأن السد، ســـواء كان ذلك في إطار الاتفاق الإطاري التعاوني أو تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، الذي أحيلت إليه هذه المسـألة، كما تقرر ذلك في البيان الصـادر عن مكتب جمعية رؤسـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 24 حزيران/يونيه 2021.

ويجب أن يحيط مجلس الأمن علمًا بتهديدات مصـــر المتكررة باســـتخدام القوة ضـــد إثيوبيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ولن تحيد إثيوبيا عن الدفاع عن مشاريعها الإنمائية الوطنية لوضع البلد بشكل ثابت على مسـار التقدم الاجتماعي والاقتصـادي والازدهار بما يتسـق مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على مصـــر أن تتخلى عن نهجها العدواني ومطالبها غير المعقولة وأن تلتزم بمبادئ القانون الدولي المقبولة. وإثيوبيا مستعدة لحل الخلافات بشأن نهر النيل بإجراء مفاوضات حقيقية.

(توقيع) تاي **أتسكي – سيلاسي**
السفير
وزير الخارجية